



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединенных Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



لجنة البرنامج

الدورة الرابعة والثلاثون بعد المائة

روما، 7-11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022

تقرير المتابعة عن تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة
للشراكات مع منظمات المجتمع المدني

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Marcela Villarreal

مديرة شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة

الهاتف: +39 06570 52346

البريد الإلكتروني: PSU-Director@fao.org

الموجز

- ◀ تم النظر في تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للشراكات مع منظمات المجتمع المدني خلال الدورة التاسعة والعشرين بعد المائة للجنة البرنامج التي عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2020. ورحبت إدارة المنظمة بالتأكيد على صلاحية عمل المنظمة في شراكة مع منظمات المجتمع المدني، ووافقت على التوصيات الأربع كافة الموجهة نحو مواصلة إحراز التقدم باتجاه اعتماد نهج طويلة الأجل في الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، وخاصة على المستويات اللامركزية.
- ◀ وترحبت إدارة المنظمة بفرصة عرض التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المتفق عليها في ردّها على التقييم. وتؤكد التوصيات العامة الأربع صلاحية وجود إطار شامل لتوجيه مشاركة المنظمة مع منظمات المجتمع المدني مع العمل في الوقت نفسه على تشجيع المنظمة على تركيز الاهتمام على وضع آليات متعددة أصحاب المصلحة ذات فعالية أكبر، وتبسيط الإجراءات الخاصة بترتيبات الشراكات، وتحسين الممارسات المتبعة لتقييم الشراكات الماضية والحالية.
- ◀ وقد أحرزت إدارة المنظمة منذ ذلك الوقت تقدماً كبيراً في معالجة توصيات التقييم. وبذلت المنظمة، في إطار استجابتها للتوصيات، جهوداً متواصلة لتبسيط نظام الموافقة على الشراكات ورصدها، ووضع توجيهات تشغيلية/معيارية مناسبة بشأن الشراكات التحويلية وقيمة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، وتحسين دمج مشاركة منظمات المجتمع المدني في إطار البرمجة القطرية وخطط العمل ذات الصلة، وكذلك العمل التكميلي اللازم القيام به مع سائر أسرة الأمم المتحدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتواصل المنظمة، إقراراً منها بأهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل أكثر انتظاماً في عملها الفني، موازنة النهج الذي تتبعه في التزامات متعددة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية لتصبح أكثر استدامة وشمولاً وإنصافاً.
- ◀ وتستمر المنظمة في العمل مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز الحوار معها، مستفيدة من دورها كجهة منظمة حيادية، وهي تعمل على إيجاد توازن في التزاماتها ومناقشتها مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

التوجيهات المطلوبة من لجنة البرنامج

- إنّ لجنة البرنامج مدعوة إلى القيام بما يلي:
- (أ) الإقرار بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للشراكات مع منظمات المجتمع المدني؛
- (ب) وتقديم تعليقات إضافية، حسبما تراه مناسباً.

مسودة المشورة

إن اللجنة:

- ◀ رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ توصيات التقييم؛
- ◀ وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة لتيسير المزيد من المشاركة الاستراتيجية مع منظمات المجتمع المدني، بالاسترشاد بنموذج أعمال الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة للفترة 2022-2031.

أولاً - ملحة عامة/معلومات بارزة

- 1- ترحب إدارة المنظمة بفرصة عرض التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المنفق عليها في ردها على تقييم الاستراتيجية.
- 2- وقدم التقييم أربع توصيات عامة موجّهة نحو مواصلة إحراز التقدم باتجاه اعتماد نهج طويلة الأجل ذات طابع استراتيجي أكبر في الشراكات مع المجتمع المدني، وخاصة على المستويات اللامركزية.
- 3- وترد التوصيات الأربع بالتفصيل في الوثيقة [PC 129/INF/7 Sup.1/Rev.1](#) ويتم تكرارها في المصنوفة أدناه. وأكدت التوصية الأولى صلاحية وجود إطار شامل لتوجيه مشاركة المنظمة مع منظمات المجتمع المدني. وركزت التوصيات 2 إلى 4 على توسيع نطاق اهتمام المنظمة بالآليات المتعددة أصحاب المصلحة ذات الفعالية الأكبر، وتطوير النهج الذي تتبعه في وضع ترتيبات الشراكات وتبسيطه، وتحسين ممارستها لتقييم الشراكات الماضية والحالية.
- 4- وفي إطار الاستجابة للتوصيات، بذلت المنظمة جهوداً متواصلة لتبسيط نظام الموافقة على الشراكات ورصدها، ووضع توجيهات تشغيلية/معيارية مناسبة بشأن الشراكات التحويلية وقيمة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، وتحسين دمج مشاركة منظمات المجتمع المدني في إطار البرمجة القطرية وخطط العمل ذات الصلة، وكذلك العمل التكميلي اللازم القيام به مع سائر أسرة الأمم المتحدة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وتواصل المنظمة، إقراراً منها بأهمية مشاركة منظمات المجتمع المدني بشكل أكثر انتظاماً في عملها الفني، موازنة النهج الذي تتبعه في التزامات متعددة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يعملون من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية لتصبح أكثر استدامة وشمولاً وإنصافاً.
- 5- ويسير التقدم المحرز في إجراءات ردّ الإدارة، المدرجة في المصنوفة، في الاتجاه الصحيح. وفي ما يلي موجز للنتائج التي حققتها هذه الإجراءات.

ثانياً - موجز التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات الأربع المنبثقة عن التقييم

- 6- لقد أحرز تنفيذ التوصية 1 تقدماً ملحوظاً. فقد عملت المنظمة مع مبادرة الشراكة (TPI) من أجل وضع مذكرة توجيهية بشأن الشراكات التحويلية بهدف توجيه موظفي المنظمة للمشاركة بصورة أكثر استراتيجية مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني. وعلى المستوى التشغيلي، أطلقت المنظمة، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، مبادرة لتصميم نموذج أولي لأداة لرسم خريطة ديناميكية للعلاقات تظهر عمل المنظمة مع منظمات المجتمع المدني. وتعكف المنظمة أيضاً على وضع مذكرة توجيهية تشغيلية تتناول على وجه التحديد مشاركة منظمات المجتمع المدني لمساعدة موظفي المنظمة على إقامة شراكات تحويلية وتشجيعها من خلال رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني الشريكة الحالية والمحتملة وتحليلها تحليلاً نقدياً باعتماد تصميم نموذج أولي لأداة لرسم الخرائط للسياقات المحلية. ورغم أن هاتين المذكرتين التوجيهيتين لم توضع في صيغتهما النهائية بعد، فإنهما ستسهلان عمل موظفي المنظمة بصورة أكثر استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني مع مراعاة نموذج الأعمال الجديد المعتمد في الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2021-2031.

- 7- واستجابة للتوصية 2، شكّلت جائحة كوفيد-19 تحدياً أمام ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات صغار المنتجين، في منتديات حوكمة الأمن الغذائي بسبب الصعوبات في الوصول إلى الاجتماعات

الافتراضية. وبالرغم من ذلك، استمرت المنظمة في تسهيل العمل مع منظمات المجتمع المدني كما يتبين من المشاورات التي أجريت مع هذه الأخيرة في جميع الأقاليم قبل انعقاد المؤتمرات الإقليمية للمنظمة لعام 2022. وأدّت المنظمة أيضاً دوراً محورياً في إسماع صوت الشعوب الأصلية والمنظمات المعنية بالزراعة الأسرية في سياق قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وتنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية، كما أنها تواصل تقديم الدعم التشغيلي لآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي. وفي إطار المضي قدماً، تستكشف المنظمة السبل الكفيلة بإقامة حوار عالمي منتظم مع منظمات المجتمع المدني من أجل توفير فضاءٍ للتبادل الاستراتيجي حول عمل المنظمة على المستوى العالمي، على أن يتم عقد هذا الحوار في فترات زمنية محددة. وقد عبّرت المنظمة مجدداً، مع عودتها إلى "وضع طبيعي" جديد لما بعد الجائحة، عن التزامها بإتاحة فضاءات وفرص للعمل بشكل أوثق مع منظمات المجتمع المدني.

8- واستجابة للتوصية 3 بشأن تبسيط عملية إقامة الشراكات، تم إحراز تقدم كبير، ولا سيما في نهج المنظمة إزاء العناية الواجبة، من أجل تقييم المخاطر وإدارتها على النحو المحدد في إطار العناية الواجبة لتقييم المخاطر وإدارة عمليات المشاركة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول. وتستعد المنظمة للانضمام إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة (UNPP) بالاستناد إلى مشاورات داخلية وخارجية وتقييم للجدوى يتعلّق بمشاركتها في هذه البوابة. وتم تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الشعب لمناقشة الخطوات اللازم اتخاذها في ما يخص عملية الانضمام ولوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق لتصبح المنظمة عضواً في بوابة شركاء الأمم المتحدة. وتتوقع المنظمة الانضمام إلى هذه الأخيرة بحلول نهاية عام 2022، الأمر الذي من شأنه أن يعزز قدرتها على تحديد منظمات المجتمع المدني وتقييمها على المستويين القطري والمحلي بالاستناد إلى وجودها التشغيلي وخبرتها القطاعية. ومن المتوقع أن تسهّل بوابة شركاء الأمم المتحدة التحديد الاستباقي للشركاء من منظمات المجتمع المدني، وهو ما سيمكّن المكاتب الميدانية من حشد الاستجابة الإنسانية ووضع البرامج الإنمائية بشكل سريع.

9- واستجابة للتوصية 4، قامت المنظمة بتقوية وتبسيط نظامها للموافقة على الشراكات ورصدها. ويؤدي إصدار تعميم إداري جديد بشأن الإجراءات المتبعة لإدارة الاتفاقات في عام 2022 والتحديثات التي أجريت على الشبكة الداخلية لشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة وقاعدة بياناتها المتعلقة بالشراكات، إلى تزويد موظفي المنظمة على مستوى المقر الرئيسي ومستوى المكاتب الميدانية بأخر المعلومات عن الإجراءات والنماذج وتدفعات العمل. وفيما تستمر الجهود المبذولة لتوفير المزيد من الوضوح بشأن العملية، تقدم الوحدات المعنية الدعم للشعب الفنية والمكاتب الميدانية في هذا المجال.

ثالثاً - التحديات / آفاق المستقبل

10- تتطلب تآدية المنظمة دور الجهة المنظمة الحيادية ضمان مشاركة متوازنة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وتستمر المنظمة في المشاركة بشكل استباقي مع منظمات المجتمع المدني وتعزيز الحوار معها.

11- وتنسجم جميع الإجراءات المذكورة في المصفوفة مع رؤية الأمين العام للأمم المتحدة بشأن مشاركة المجتمع المدني الواردة في تقريره المعنون "خطتنا المشتركة"¹ والتي تشجّع منظومة الأمم المتحدة بأجزائها كافةً على الاستفادة "من الابتكارات الحديثة للإصغاء إلى الناس في جميع أنحاء العالم وفي التشاور والتفاعل معهم"² و"على جعل هذه المشاورات مع الناس، بما في ذلك مع النساء والشباب، منتظمة ومنهجية في المستقبل"³.

12- وأقر التقييم بما تؤديه منظمات المجتمع المدني من دور حاسم في تعزيز قدرة المنظمة على القضاء على الجوع وسوء التغذية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية الدولية. غير أن المواضيع والجهات الفاعلة الناشئة تشير إلى ضرورة أن تقوم المنظمة بتوسيع مشاركتها مع الجهات الفاعلة الجديدة لإسماع آراء مختلفة بطريقة مجدية ويكون لها أثر أكبر على أرض الواقع. ويدعو الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031 إلى إقامة شراكات تحويلية من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وطموح خطة التنمية المستدامة لعام 2030 المتمثل في "عدم ترك أي أحد خلف الركب". وتشكل "الشراكات التحويلية" عنصرًا أساسيًا من "نموذج الأعمال المتجدد" للمنظمة.

13- ويمثل الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 فرصة بالنسبة إلى المنظمة لاستكشاف أوجه مشاركة أكثر استراتيجية مع منظمات المجتمع المدني من أجل الاستفادة من وسع نطاق المساهمات التي تقدمها الشراكات مع هذه المنظمات ومن قيمتها. وبشكل أدق، تستكشف المنظمة السبل الكفيلة بإقامة حوار عالمي منتظم ومنهجي مع منظمات المجتمع المدني، على أن يتم عقده في فترات زمنية محددة. ويتمثل الغرض من هذا الحوار في توفير فضاءٍ للتبادل الاستراتيجي بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمنظمة، بحيث يتسنى لمنظمات المجتمع المدني التعبير عن مواقف مختلفة ومناقشة القضايا ذات الصلة بعمل المنظمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعكف المنظمة حاليًا على تقييم العملية التي تتبعها لمنح صفة رسمية لمنظمات المجتمع المدني، كما أنها تقوم في الوقت ذاته بتحديث إجراءات الحوكمة الخاصة بها وسياستها الداخلية ذات الصلة.

¹ خطتنا المشتركة - تقرير الأمين العام، 2021، الأمم المتحدة

² الفقرة 21

³ الفقرة 112

مصفوفة متابعة تقييم استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة للشراكات مع منظمات المجتمع المدني

توصيات التقييم المقبولة (أ)	الإجراءات الموافق عليها في رد الإدارة (ب)	وصف الإجراءات المتخذة فعلياً أو أسباب عدم اتخاذها (ج)	درجة سجل إجراءات الإدارة 4(د)	أثر الإجراءات المتخذة أو التغييرات الناشئة عنها (هـ)
<p>التوصية 1: ينبغي للاستراتيجية أن تظل بمثابة إطار لعمل منظمة الأغذية والزراعة مع المجتمع المدني في المجالات الواسعة للأمن الغذائي وتنمية القطاع الزراعي، ميسرة التعاون القائم على القيم المشتركة والشراكات المبنية على الطلب على أساس المساواة والثقة والشمولية والمنافع المتبادلة.</p>				
<p>(1) في كل مجال من مجالات العمل الفنية، ينبغي لشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة توجيه الشعب الفنية في المنظمة لإجراء تحليل للفرص والمنافع المتبادلة المحتملة التي قد تنشأ عن إدراج منظمات المجتمع المدني في مسارات عملها الرئيسية، مع التركيز على الشراكات التي من شأنها تعبئة مجموعة مناسبة من المعارف والموارد والأصول لتحقيق</p>	<p>(1) ستتواصل شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة مع الشعب الفنية من أجل رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني ذات الخبرات والتجارب ذات الصلة، وفقاً للأولويات البرمجية لهذه الشعب، بهدف استكشاف المزيد من الفرص للشراكات على نحو مشترك.</p>	<p>تواصل المنظمة موازنة النهج الذي تتبعه في التزاماتها المتعددة مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين يعملون جميعاً من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية لتصبح أكثر استدامة وشوئلاً وإنصافاً. وعلى المستوى المعياري، عملت المنظمة مع مبادرة الشراكة (TPI) من أجل وضع مذكرة توجيهية بشأن الشراكات التحويلية بهدف توجيه موظفي المنظمة للمشاركة بصورة أكثر استراتيجية مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك المجتمع المدني. وتم تصميم هذه المذكرة التوجيهية لتقديم فهم مشترك لما تقصده المنظمة بالشراكات التحويلية</p>	<p>4</p>	<p>ستساعد المذكرتان التوجيهيتان موظفي المنظمة على دمج الشراكات مع منظمات المجتمع المدني بصورة أكثر استراتيجية في عملهم الجاري مع مراعاة نموذج الأعمال الجديد للإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031. وقد بلغت المذكرتان التوجيهيتان المراحل النهائية من عملية وضعهما. كما أنهما توفران الوضوح في النهج المتبع وتقديمان</p>

⁴ درجة سجل إجراءات الإدارة: 1- لا شيء: لم يتخذ أي إجراء لتنفيذ التوصية؛ 2- سيء: خطة تنفيذ التوصية والإجراءات المتخذة لذلك في مرحلة أولية جداً؛ 3- غير كافٍ: تنفيذ التوصية متفاوت وجزئي؛ 4- كافٍ: أحرز تنفيذ التوصية تقدماً، ولكن ما من أدلة عن نتائجها على الغاية المستهدفة؛ 5- جيد: نفذت التوصية تنفيذاً كاملاً وثمة بعض الأدلة الأولية على أثرها على الغاية المستهدفة؛ 6- ممتاز: ثمة أدلة دامغة على أن التوصية أثرت بشكل إيجابي على الغاية المستهدفة.

<p>توجيهات تشغيلية لعمل الشعب الفنية في شركات تحويلية.</p> <p>وتقوم المنظمة من خلال أداة جديدة لرسم الخرائط، بتحديد أوجه التعاون القائمة التي يجب الاستفادة منها بشكل أكبر فضلاً عن الشركاء المحتملين الذين يمكن الاتصال بهم، وذلك كنقطة انطلاق لاستكشاف المشاركة الاستراتيجية.</p> <p>وانطلاقاً من التقييم السريع الذي أجري تحضيراً لعملية رسم خرائط العلاقات، تجدر الإشارة إلى أن عدداً كبيراً من المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بصفة رسمية لا تعمل بصورة نشطة مع المنظمة فيما يشارك العديد من منظمات المجتمع المدني التي تتمتع بصفة رسمية مشاركة نشطة في الشركات مع المنظمة. وسيُنجز الاستعراض الكامل في الفصل الأخير من عام 2022. ويمثل ذلك مساهمة في الوقت المناسب في إقامة "نموذج أعمال متجدد" ضمن إطار تنفيذ</p>	<p>وأهميتها في سياق الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022-2031.</p> <p>وعلى المستوى التشغيلي، أطلقت المنظمة، بالتعاون مع مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية، مبادرة لتصميم نموذج أولي لأداة لرسم خريطة ديناميكية للعلاقات تظهر عمل المنظمة مع منظمات المجتمع المدني ويمكن استخدامها على مستوى المقر الرئيسي/العالم وعلى مستوى المكاتب الميدانية.</p> <p>وكتكملة للمذكرة التوجيهية بشأن الشركات التحويلية الأنف ذكرها، وتعكف المنظمة أيضاً على وضع مذكرة توجيهية تشغيلية تتناول على وجه التحديد مشاركة منظمات المجتمع المدني لمساعدة موظفي المنظمة على إقامة شركات تحويلية وتشجيعها من خلال رسم خريطة لمنظمات المجتمع المدني الشريكة الحالية والمحتملة وتحليلها تحليلاً نقدياً باعتماد تصميم نموذج أولي لأداة لرسم الخرائط للسياقات المحلية.</p> <p>وأبرزت عملية رسم الخرائط حاجة المنظمة إلى استعراض العملية التي تتبعها لمنح صفة رسمية لمنظمات المجتمع المدني. وتبعاً لذلك، تعمل المنظمة على تحديث إجراءات الحوكمة الخاصة بها وسياساتها الداخلية ذات الصلة بهذه العلاقة.</p>	<p>الأهداف التنظيمية وخطة عام 2030.</p>
---	---	---

الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2021-2030.				
لقد ساهمت المعارف المكتسبة بفضل هذه العملية بشكل مباشر في وضع الخطوط التوجيهية التشغيلية والمنهجية الموحدة لإجراء تحليلات أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني التي يمكن استخدامها لتقديم مزيد من الدعم لمكاتب قطرية أخرى من أجل دمج منظمات المجتمع المدني في عملها البرامجي.	5	بدأت شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة عملية تجريبية شملت عشرة مكاتب ميدانية في جميع الأقاليم من أجل إعادة تنشيط مشاركة البلدان مع المجتمع المدني على المستوى الوطني وتقوية روابطه البرمجية وأوجه التعاون دعمًا لأطر البرمجة القطرية. وأجريت استعراضات مكتبية وعمليات رسم الخرائط من أجل تكوين فهم أفضل للمشهد والقدرات المحلية في سياق أطر البرمجة القطرية وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. إضافة إلى ذلك، تم تنظيم حلقات عمل استشارية لتقوية العلاقة مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني على المستويين المحلي والوطني وتحديد الفرص لإقامة شراكات استراتيجية ومستدامة.	(2) ستقوم شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة، بالتعاون مع المكاتب الإقليمية، بتحديد البلدان التجريبية لبلورة مساهمة برمجية لمنظمات المجتمع المدني في أطر البرمجة القطرية. وبالتالي، سيجري وضع منهجية لرسم خرائط مساهمات منظمات المجتمع المدني في أهداف التنمية المستدامة، وتعديلها وتحويلها إلى خطوط توجيهية لدعم المكاتب القطرية في رسم خرائطها الخاصة بمساهمات منظمات المجتمع المدني في أطر البرمجة القطرية وأهداف التنمية المستدامة.	(2) ينبغي لكل بلد من البلدان المشمولة في البرامج، أن يقوم برسم خريطة للجهات الفاعلة من غير الدول ذات الصلة، وأن يجري تحليلًا لمجالات العمل مع هذه الجهات وكيفية مساهمة العمل المبني على الطلب معها في تحقيق أهداف إطار التعاون الجديد للأمم المتحدة وأطر البرمجة القطرية. وعلى النحو المنصوص عليه في الاستراتيجية، ينبغي لشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة أن تعزز جهودها لمساعدة المكاتب الميدانية في إجراء عمليات رسم الخرائط هذه.
التوصية 2: في سياق خطة عام 2030، ينبغي للمنظمة أن تنظر في إمكانية توسيع نطاق عملها في شبكات وآليات الشراكة الفعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين بما يتجاوز اتفاقات الشراكة الثنائية.				
مع عودتها إلى "وضع طبيعي" جديد بعد الجائحة، عبّرت المنظمة مجددًا عن التزامها بإيجاد مجالات وفرص للتعاون الأوثق مع منظمات المجتمع المدني.	5	شكّلت جائحة كوفيد-19 تحديًا أمام ضمان مشاركة منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات صغار المنتجين، في مننديات حوكمة الأمن الغذائي بسبب الصعوبات في الوصول إلى الاجتماعات الافتراضية.	(1) ستقوم شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة بدعم مشاركة المنظمة، بما يشمل مساعدة المسارات الفنية لتشارك منظمات المجتمع المدني على نحو أكثر انتظامًا	(1) ينبغي للمنظمة أن تستجيب على نحو أكبر لفرص الشراكة المتنامية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بتنفيذ خطة عام 2030 وتشجيع وضع

<p>وبإدارتها المساهمات المالية الواردة من الشركاء في الموارد دعمًا لآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية، أتاحت المنظمة مشاركة الآلية في مفاوضات لجنة الأمن الغذائي العالمي المختلفة، بما في ذلك حول الشباب والنساء، ومساهمتها فيها بشكل كبير.</p> <p>وإن تجديد اتفاقات استضافة المساحات المكتبية المبرمة مع منظمات وشبكات مختارة من منظمات وشبكات المجتمع المدني، هو مثال على التزام المنظمة المستمر بهذه المشاركة.</p>	<p>وبالرغم من ذلك، تستمر المنظمة في تسهيل العمل مع منظمات المجتمع المدني كما يتبين من المشاورات التي أجريت مع هذه الأخيرة في جميع الأقاليم قبل انعقاد المؤتمرات الإقليمية للمنظمة لعام 2022.⁵</p> <p>وأدت المنظمة أيضًا دورًا محوريًا في إسماع صوت الشعوب الأصلية خلال قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية.</p> <p>وتعمل المنظمة أيضًا على تسريع وتيرة تنفيذ عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية حيث أنها تدعم المشاركة على المستويين الوطني والإقليمي مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، ولا سيما المزارعون الأسريون ومنظمات المجتمع المدني. ومنذ إطلاق عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية في عام 2019، شاركت أكثر من 1600 جهة فاعلة في هذه العملية على المستوى الوطني في أكثر من 50 بلدًا. ومن بين الجهات الفاعلة هذه، شاركت حوالي 1000 منظمة واتحاد من منظمات واتحادات المزارعين الأسريين في عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية.</p> <p>وإضافة إلى ذلك، عملت المنظمة على إعادة إحياء الاتصالات مع الحركات الاجتماعية الرئيسية التي تربطها بها علاقة منذ أمد طويل والتي ابتعدت عنها خلال فترة</p>	<p>في أعمالها، والاستفادة من الدروس المستخلصة من تجارب الماضي، لا سيما في ما يتعلق بكيفية استخدامها لتعزيز حوار السياسات وتشجيع تنوع وجهات النظر لدعم عملية صنع القرارات، ومن ثم المساهمة بشكل فعال في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وينبغي للشعب الفنية تحديد مكون خاص بالشراكة في خططها وأنشطتها من أجل تعزيز الالتزام والمساءلة في القيام بذلك.</p>	<p>مبادرات متعددة أصحاب المصلحة تهدف إلى إشراك المجتمع المدني وسائر الجهات الفاعلة بصورة شاملة وفعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.</p>
---	--	---	---

⁵ بدأت المؤتمرات الإقليمية مع الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى وتلتها الدورة السادسة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ، والدورة السابعة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأفريقيا، والدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإقليمي لأوروبا.

	<p>جائحة كوفيد-19 العصبية، كما أنها حرصت على دعم المشاركة المجدية لمنظمات المجتمع المدني في منتديات سياسات المنظمة في الفترة القادمة. وتم اتخاذ خطوات لتحديد الفرص والطرق الاستراتيجية للمشاركة مع المجتمع المدني مع التعلّم من تجارب الماضي ومن التحديات العالمية الحالية. وستسمر المنظمة في عقد مشاورات غير رسمية مع الجهات الفاعلة الرئيسية من منظمات المجتمع المدني لمحاولة تكوين فهم أفضل للفرص والمنهجيات وتحديدها من أجل مشاركة وحوار يتسمان بطابع استراتيجي أكبر بين المنظمة والمجتمع المدني. وتستكشف المنظمة، على وجه التحديد، السبل الكفيلة بإقامة حوار عالمي منظم مع منظمات المجتمع المدني من أجل توفير فضاءٍ للتبادل الاستراتيجي حول عمل المنظمة على المستوى العالمي، على أن يتم عقد هذا الحوار في فترات زمنية محددة.</p> <p>علاوة على ذلك، تواصل المنظمة تأدية دورها في دعم آلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية التابعة للجنة الأمن الغذائي العالمي، من خلال تقديم الدعم التشغيلي لأمانة الآلية.</p> <p>وأخيراً، قدمت المنظمة في الاستعراض الأخير لاتفاقيات استضافة المساحات المكتبية في المنظمة، دعماً استثنائياً لآلية المجتمع المدني والشعوب الأصلية وغيرها من منظمات المجتمع المدني الشريكة منذ أمد طويل، حيث</p>		
--	--	--	--

		أما وقرت لها الحيز المكتبي الضروري داخل المقر الرئيسي لتنمكّن من المشاركة بشكل فعال مع المنظمة/الجنة الأمن الغذائي العالمي.		
عن طريق إجراء تحليلات وعمليات رسم خرائط وحوارات وطنية لأصحاب المصلحة، كوّنت المكاتب الميدانية فهماً أفضل للمشهد المحلي للجهات الفاعلة ويات بإمكانها تحديد الفجوات و/أو مجالات المشاركة مع الشركاء المحتملين.	5	كما ذكر سابقاً، بدأت شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة في عام 2021، عملية تجريبية قطرية تهدف إلى إعادة تنشيط المشاركة على المستوى القطري مع المجتمع المدني لتعزيز قدرات المكاتب القطرية على إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة وإدامتها في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وأدت عمليات رسم الخرائط على المستوى الوطني إلى تمكين المكاتب الميدانية من تقييم الوضع المحلي وتحديد الجهات الفاعلة الرئيسية من منظمات المجتمع المدني التي كانت تعمل في مجالات ذات اهتمام مشترك وكانت لديها القدرات اللازمة للعمل في شراكة مثمرة مع المنظمة لتنفيذ أطر البرمجة القطرية. وبفضل هذه العملية، تمكّنت شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة أيضاً من تقييم الفجوات في قدرات المكاتب الميدانية وتحديد المجالات التي يلزم فيها مواصلة تنمية القدرات واتخاذ إجراءات خاصة بالمتابعة. وعند انتهاء العملية التجريبية، ستجري شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة تقييمها الخاص، وستجمع الممارسات الجيدة	(2) ستقوم شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة بتعزيز قدرات المكاتب القطرية على إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة وإدامتها بإشراك منظمات المجتمع المدني الشريكة (الجمعيات الزراعية وغيرها) للنهوض بصورة نشطة بمشاركة شركاء المنظمة في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة، بما في ذلك التعاون مع وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما وغيرها من أجل إشراك منظمات المجتمع المدني المعنية بالأغذية والزراعة في التخطيط الوطني للأمم المتحدة.	(2) ينبغي للمكاتب القطرية التابعة للمنظمة أن تجري تقييماً لأوجه التكامل والتآزر مع عمل سائر الجهات الفاعلة في مجال التنمية ضمن مجالات العمل ذات الأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. واستناداً إلى المزايا النسبية التي تتمتع بها المنظمة، قد تختار المكاتب القطرية أن تقود أو أن تشارك في إقامة شراكات متعددة أصحاب المصلحة مع منظمات المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وسائر الجهات الفاعلة في مجال التنمية ضمن مجالات العمل ذات الأولوية في إطار عمل الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.

	من شتى البلدان، وستنظر في تمديد العملية التجريبية للاضطلاع بأنشطة مماثلة في بلدان أخرى.		
<p>التوصية 3: ينبغي للمنظمة أن تقوم باستعراض ووضع نهج متسق لتحديد ترتيبات إقامة الشراكات، وتبسيط عملياتها، ومراجعة صكوكها بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني للتأكد من أنّ الضمانات تتناسب مع مستوى العمل ونطاقه.</p>			
<p>(1) في هذا الصدد، يمكن للمنظمة اغتنام الفرص المتاحة للابتكار والاستناد إلى أفضل الممارسات والنماذج القائمة التي يمكن الاسترشاد بها وتوسيع نطاقها، من أجل إنشاء بوابة إلكترونية واحدة شاملة متكاملة يمكن من خلالها التفاعل مع الشركاء (المحتملين).</p>	<p>(1) تعمل شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة على تقييم مختلف البوابات القائمة على مستوى الأمم المتحدة وستبحث في الخيار الأفضل لتلبية احتياجات المنظمة. وتبحث شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة ومكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود في إمكانية الانضمام إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة (www.unpartnerportal.org) التي أنشأها ويديرها مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة (UNICC). وهي منصة إلكترونية لمنظمات المجتمع المدني للعمل مع وكالات الأمم المتحدة بشأن فرص إقامة الشراكات وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والشركاء. وهي تدعم عملية اختيار الشراكات وتبسط عمليات الأمم المتحدة لإقامة الشراكات مع منظمات المجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ستوثق شعبة</p>	<p>4 تستعد المنظمة للانضمام إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة بالاستناد إلى مشاورات داخلية وخارجية وتقييم للجدوى يتعلّق بمشاركتها في هذه البوابة. وتم تشكيل مجموعة عمل مشتركة بين الشعب تشمل كلاً من شعبة دعم المشاريع، وشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة، ومكتب حالات الطوارئ والقدرة على الصمود، وشعبة الخدمات اللوجستية، وشعبة الرقمنة والمعلوماتية، لمناقشة الخطوات اللازم اتخاذها في ما يخص عملية الانضمام ولوضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق لتصبح المنظمة عضواً في بوابة شركاء الأمم المتحدة. ويجري العمل الآن على تحديد البلدان التي ستدرج في مرحلة بدء التشغيل الأولية فضلاً عن الاحتياجات الخاصة بالتدريب.</p>	<p>تتوقع المنظمة الانضمام إلى بوابة شركاء الأمم المتحدة بحلول نهاية عام 2022 حالما توضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق مع مركز الأمم المتحدة الدولي للحوسبة. ومن المتوقع أن تسهّل بوابة شركاء الأمم المتحدة التحديد الاستباقي للشركاء من منظمات المجتمع المدني، الأمر الذي سيمكّن المكاتب الميدانية من حشد الاستجابة الإنسانية ووضوح البرامج الإنمائية بشكل سريع.</p>

			<p>الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة أفضل الممارسات والابتكارات لدى الشركاء من بين منظمات المجتمع المدني بهدف تبادل معارفهم في ما بين الوحدات الفنية والمكاتب الميدانية.</p>	
<p>يوفر إطار العناية الواجبة لتقييم المخاطر وإدارة عمليات المشاركة نُهجًا منظمًا لتحديد المخاطر وتقييمها والتخفيف منها وإدارتها من أجل دعم الانتقال من نهج "يتجنب" المخاطر إلى نهج "مدرك للمخاطر" في الشراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول. وقد ساعد إطار العناية الواجبة لتقييم المخاطر وإدارة عمليات المشاركة الذي تم تضمينه في دورة عملية الإشراف، على الحفاظ على حياد المنظمة واستقلالها وهي تعمل بشكل وثيق مع الجهات الفاعلة من غير الدول دعمًا لحطة التنمية المستدامة لعام 2030.</p>	6	<p>في ديسمبر/كانون الأول 2021، صادق المجلس على نهج العناية الواجبة الجديد للمنظمة من أجل تقييم المخاطر وإدارتها، على النحو المبين في إطار العناية الواجبة لتقييم المخاطر وإدارة عمليات المشاركة مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول (FRAME). وقد تولت شعبة دعم المشاريع مسؤولية ممارسة العناية الواجبة وتقييم المخاطر في الشراكات مع القطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى من غير الدول، الأمر الذي ضمن فصل الواجبات عن وظيفة إقامة الشراكات (التي تدعمها شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص وشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة). وأعيد تنظيم وحدة العناية الواجبة وتم تغيير اسمها إلى "وحدة العناية الواجبة وتقييم المخاطر"، وهي تضطلع بعمليات فحص المشاركة الرسمية مع الجهات الفاعلة من غير الدول. وتم تشكيل لجنة التشرك والشراكة الجديدة على مستوى القيادة الرئيسية ومنحها سلطة صنع القرارات ودور توجيهي في مجال السياسات. وتم تنفيذ هذه التوصية بالكامل.</p>	<p>(2) تم نقل وحدة العناية الواجبة إلى شعبة دعم المشاريع التي تم تشكيلها حديثًا تفاديًا لأي تضارب محتمل في المصالح (مراجعة إدارة الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول، مارس/آذار 2019، AUD0319). وفي هذا الهيكل الجديد، ستستفيد الوحدة من الإشراف والتوجيه من جانب موظف من الفئة ف-5 ومدير من الفئة مد-1. وتتألف الوحدة أيضًا من موظف من الفئة ف-3 وآخر من الفئة ف-2 ومن العاملين من غير الموظفين.</p>	<p>(2) ينبغي لوحدة العناية الواجبة التي تم إنشاؤها حديثًا، أن تكون منظمة ومجهزة على النحو الملائم من أجل إدارة الطلبات المحتملة على الشراكات وممارسة دورها بأكبر قدر ممكن من الموضوعية والفعالية.</p>

<p>(3) يمكن للمنظمة أن تستكشف الظروف التي يُعتبر فيها اللجوء إلى خطاب اتفاق واستخدام إطار المساءلة لخطابات الاتفاق وحده، كافيين لتحقيق أهداف المنظمة من دون الحاجة إلى وضع ترتيبات إضافية أو مختلفة خاصة بالشراكات، مثل تلك الواردة في أسلوب التنفيذ بواسطة الشركاء في العمليات.</p>	<p>(3) ستنشئ شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة مجموعة من الشراكات القائمة التي تستخدم خطابات الاتفاق، بهدف تحديد التحديات الرئيسية التي تطرحها طريقة خطابات الاتفاق من منظور الشراكة. ومن ثم ستنظم الشعبة هذه المعلومات وستحللها وستحدّد ما إذا كانت هناك حاجة إلى إجراء تعديلات أو وضع أدوات جديدة لكفالة وجود ضمانات تتناسب مع مستوى كل مشاركة ونطاقها. وتشير المنظمة إلى أن خطابات الاتفاق ليست أداة شراكة، وإنما أداة مشترية تثير في أغلب الأحيان صعوبات في استخدام الأدوات المعتاد اعتمادها لأغراض إقامة الشراكات.</p>	<p>تم استعراض مختلف الأساليب المتاحة حاليًا لإشراك منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك خطابات الاتفاق وأسلوب التنفيذ بواسطة الشركاء في العمليات. وستواصل المنظمة استكشاف أفضل طريقة للاستفادة من بوابة شركاء الأمم المتحدة (UNPP) بوصفها آلية مساءلة عن مشاركة منظمات المجتمع المدني.</p>	<p>5</p> <p>تشكّل بوابة شركاء الأمم المتحدة أداة تسمح لوكالات الأمم المتحدة المشاركة وللشركاء من المجتمع المدني بالوصول على نحو أفضل إلى المعلومات، وتسهل اختيار الشركاء، وتعزز فرص إقامة الشراكات. وستؤدي مشاركة المنظمة في بوابة شركاء الأمم المتحدة أيضًا إلى تعزيز التعاون بين وكالات الأمم المتحدة على المستوى القطري، ذلك أن البوابة تحسّن توافر المعلومات عن الشركاء وتقاسمها، الأمر الذي يكمل وظيفة العناية الواجبة السابق ذكرها التي تضطلع بها المنظمة.</p>
<p>التوصية 4: ينبغي للمنظمة أن تحسّن تقييمها لقيمة الشراكات الجارية والسابقة وتأثيرها، وأن تستفيد من أفضل الممارسات والدروس المستخلصة التي تم تحديدها بهدف إعداد توجيهات محدّثة للشروع في نُهج التعاون ومبادرات الشراكة الفعّالة، وإجراء أي تحديثات ضرورية لتنفيذ الاستراتيجية.</p>			
<p>(1) عملاً بالترتيبات المقترحة أصلاً لتنفيذ الاستراتيجية، ينبغي لشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة تعزيز نظامها لرصد الشراكات على نحو كبير، وضمان</p>	<p>عملاً بتوصية تقرير المراجعة (AUD0319)، تواصل شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تعزيز نظامها</p>	<p>لقد استمرت المنظمة في تعزيز وتبسيط نظمها للموافقة على الشراكات ورصدها، بما في ذلك من خلال إصدار التعميم الإداري 01/2022. ويوضّح الإجراء الداخلي المحدّث المراحل المختلفة لوضع اتفاقات الشراكة والموافقة</p>	<p>5</p> <p>من شأن إصدار التعميم الإداري 01/2022 والتحديثات التي أجريت في الشبكة الداخلية لشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة، تزويد موظفي المنظمة على مستوى المقر</p>

<p>الرئيسي والمكاتب الميدانية بمعلومات محدثة عن الإجراءات، والنماذج، وتدقيقات العمل، وغيرها.</p> <p>وتستمر الجهود المبذولة لتوفير وضوح أكبر بشأن العملية، فيما تقدم الشعب المعنية (شعبة دعم المشاريع/شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة/شعبة تعبئة الموارد والشراكات مع القطاع الخاص) الدعم للشعب الفنية والمكاتب الميدانية في هذا المجال.</p>	<p>عليها، بما في ذلك الاتفاقات مع الجهات الفاعلة من غير الدول التي تكمل الاستراتيجية.</p> <p>وقمت مراجعة قاعدة بيانات الشراكات الخاصة بشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة من أجل ضمان أن تكون المعلومات عن اتفاقات الشراكة محدثة ومتاحة بسهولة. وتم تحديث الشبكة الداخلية لشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة لتكون صفحة إلكترونية شاملة متكاملة تزود موظفي المنظمة بجميع المعلومات ذات الصلة عن الشراكات مع منظمات المجتمع المدني. وتتضمن هذه الشبكة مواد عن الأساليب الخاصة باتفاقات الشراكة الحالية، ونماذج محدثة للاتفاقات، وتعاميم إدارية، وإجراءات تدفق العمل، بما في ذلك فرص الوصول بسهولة إلى قاعدة بيانات الشراكات.</p> <p>وتواصل شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة الاضطلاع بعملية سنوية لرصد الشراكات، بما في ذلك إصدار دراسة استقصائية سنوية عن التقدم المحرز. وأجرت جهات الاتصال المسؤولة عن الشراكات في شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة، تقييمات لضمان جودة الدراسات الاستقصائية وتم اتخاذ إجراءات للمتابعة مع مديري الشراكات في الشعب الفنية، حيث دعت الحاجة إلى ذلك.</p>	<p>لرصد، وإجراء تقييم فعال لتأثير الشراكات ومنافعها والتحديات التي تطرحها.</p> <p>وأما في ما يتعلق بقاعدة بيانات الشراكات، فستعمل شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة على إبرازها بشكل أكبر ورفع مستوى الوعي في صفوف مديري الوحدات/الشعب الفنية بشأن كيفية الوصول إليها والاطلاع عليها، وبخصوص الحاجة إلى توفير التحديثات في الوقت المناسب.</p> <p>وسيجري تعزيز العملية السنوية لرصد الشراكات باعتبارها أداة لقياس فعالية هذه الشراكات. وستنفذ جهات الاتصال المسؤولة عن الرصد إجراءات ضمان الجودة والمتابعة لضمان إنجاز الدراسة الاستقصائية بشكل تام وجمع البيانات عن التقدم المحرز في الوقت المناسب. وستدرج هذه المعلومات المنبثقة عن هذه الإجراءات في التقارير المنتظمة المقدمة إلى الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية في المنظمة وسائر آليات رفع التقارير.</p>	<p>تحديث قاعدة بيانات الشراكات في الوقت المناسب، ووضع أدوات لقياس فعالية الشراكات.</p> <p>(2) بالإضافة إلى تعزيز نظام الرصد، ينبغي لشعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة تقييم تأثير الشراكات ومنافعها والتحديات التي تواجهها لأغراض المساءلة والتعلم. وينبغي إدراج المعلومات المنبثقة عن هذا التقييم في مواد التوجيه والمنتجات المعرفية، وكذلك في التقارير الدورية المقدمة إلى لجنة البرنامج وسائر آليات رفع التقارير، مثل تقرير تنفيذ البرامج، واستعراضات منتصف المدة، وتقارير "الموارد، الشراكات - التأثيرات".</p>
---	--	---	--

		<p>ورفعت المنظمة تقارير سنوية عن تنفيذ الاستراتيجية إلى الاجتماع المشترك بين لجنتي البرنامج والمالية حتى عام 2018. وتم إعداد تقرير سنوي عن الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول (بما في ذلك منظمات المجتمع المدني) لعامة الجمهور تضمن معلومات جمعت عن طريق عملية الرصد السنوي.</p>	<p>وعلاوةً على ذلك، ستستفيد شعبة الشراكات والتعاون مع الأمم المتحدة من الدروس المستخلصة وأفضل الممارسات التي يمكن استخدامها لإعداد مواد توجيهية ومنتجات معرفية للتعاون الفعال.</p>	
--	--	---	--	--